

30 نوفمبر - 12 ديسمبر 2015

باريس، فرنسا

قمة المناخ 21

رئيس القمة: لوران فابيوس

وزير خارجية فرنسا آنذاك

انطلاق القمة:

شهدت الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ "كوب 21" اجتماع أكثر من 190 دولة في "باريس" لمناقشة اتفاقية عالمية جديدة بشأن التغير المناخي، التقى فيها عدد من رؤساء الحكومات والوزراء ورؤساء البلديات والعلماء والمنظمات غير الحكومية العالمية؛ لمناقشة التطورات المحورية المهمة بشأن تغير المناخ؛ فقدت باريس إشارات ملهمة للمجتمع الدولي هدفها التصدي لتحدي التغير المناخي، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومن بين **القضايا الرئيسية المتعلقة بـ "كوب 21"**:

الحدود: أقرت الأمم المتحدة هدفاً يتمثل في الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية بحيث لا تزيد على درجتين مئويتين بحلول نهاية القرن. ولكن أكثر من 100 دولة فقيرة وجزرية صغيرة منخفضة تدعو إلى هدف ذات تحدٍ أكبر وهو 1.5 درجة مئوية.

الإنصاف: تصر الدول الغنية على تقاسم الأعباء بينها وبين الدول النامية، وتحمل كلتا الدول المسؤولية للحد من انبعاثات الاحتباس الحراري، ولكن لا تريد الدول النامية أن تتحمل العبء مع الدول المتقدمة الصناعية بحكم أن الأخيرة تلوث البيئة أكثر منها.

المال: صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ لعام 2009 في كوبنهاجن تعهد، تدعم بموجبه اقتصاديات الدول الغنية الدول النامية بنحو 100 مليار دولار أمريكي (93 مليار يورو) سنوياً بدءاً من عام 2020 لتطوير التكنولوجيا وبناء البنية التحتية لخفض الانبعاثات، وهو الأمر الذي أُعيد تأكيده في "كوب 21".

نتائج وتوصيات القمة:

- تم اعتماد "اتفاق باريس" -وهو معاهدة دولية ملزمة قانوناً بشأن التغير المناخي- من قبل 196 طرفاً خلال المؤتمر في 12 ديسمبر 2015، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في 4 نوفمبر 2016، ويهدف إلى الحد بشكلٍ كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مؤبوتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة.
- يؤكد "اتفاق باريس" من جديد أنه ينبغي على الدول المتقدمة أن تأخذ زمام المبادرة في تقديم المساعدة المالية إلى الدول الأقل حظاً والأكثر ضعفاً، بينما تشجع أيضاً للمرة الأولى المساهمات الطوعية من قبل الأطراف الأخرى؛ فالتمويل المناخي ضروري للتخفيف ومهم بالقدر نفسه للتكيف؛ حيث إن هناك حاجة إلى موارد مالية كبيرة للتكيف مع الآثار الضارة للتغير المناخي وللحد منها كذلك.
- يجب على جميع الدول تقاسم الأعباء والمسؤوليات والمزايا بينها؛ لمواجهة الآثار الملموسة التي يحدثها التغير المناخي، كما يلزم تطوير آلية لتعويض الدول النامية عن الخسائر والأضرار الناجمة عن التغير المناخي.
- يجب توفير آليات تمويل منفصلة عن أشكال المساعدات الخارجية غير المتعلقة بالمناخ، ويتعين على الاتحاد الأوروبي تعديل أهدافه المناخية غير الطموحة، وعمل أهداف مقبولة طموحة غير مبالغ فيها؛ بحيث تستطيع جميع الدول أن يتعاون بعضها مع بعض لتحقيق هذه الأهداف.
- وضع اتفاقية دولية جديدة للمناخ في عام 2020 عند انتهاء صلاحية بروتوكول كيوتو، والتكيف مع عواقب تغير المناخ عن طريق: الحفاظ على الغابات، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتقديم مساعدات مالية للدول النامية مع تطوير الخبرة العلمية والسياسية، واستكمال مسيرة الاتفاقيات بشأن التصدي للتحديات الناتجة عن التغير المناخي.

